ندرس الفروقات بين الميزانية السابقة والحالية لنقدم تقريرنا إلى المجلس

عبد الصمد: رفض مراسيم الضرورة لا يحل البرلمان

أكد النائب عدنان عبد الصمد انه ناشد الاعضاء بانه ليس من الضرورة اقرار المراسيم في جلسة او جلستين «بل ينبغي التريث»، مبينا ان مفهوم رفض مرسوم الضرورة يحل المجلس غير صحيح «بل من الممكن رفضه وتقديم البديل».

وأوضح عبد الصمد في تصريح له أمس، ان ميزانية 2013/2012 عرضت على النواب، مضيفا: لكن خلال حل المجلس سمعنا عن زيادات اضيفت عليها وينبغي معرفتها وتخشى ان تضاف ميزانيات سابقة وسبق ان رفضناها في الميزانية السابقة والمرسوم سار ونافذ الى ان يرفض.

وقال عبد الصمد اجتمعنا اليوم «أمس» واللجنة التي تبحث الفروقات بين الميزانية السابقة والحالية لتقدم تقريرنا الى المجلس، مستطردا: ونريد ان نصفر الحسابات الختامية القديمة حتى نتفرغ للحسابات الختامية الجديدة واذا توافرت الفرصة لمناقشة الحسابات الختامية الجديدة فهذا بمثابة استجواب لكل وزير نظرا للمخالفات الموجودة بها وتفيد الوزير في معرفة الخلل في وزارته.

وبسؤاله عما اذا كان سيتخذ طريق المعارضه بعدما حدث في تصويت انتخابات نائب الرئيس قال: منذ متى كنا موالين حتى نكون معارضين؟!

اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي

■ لن نتخذ طريق المعارضة بعد انتخابات مكتب المجلس لأننا لم نكن يوماً موالين

عاشور: ندعم التعاون المستمر بين الكويت والدول ضمن نطاق الاحترام المتبادل

«الخارجية البرلمانية» تنتهي من دراسة ست اتفاقيات ومعاهدات

انتهت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية في اجتماعها أمس من مناقشة ودراسة ست اتفاقيات ومعاهدات مع الدول العربية والصديقة.

وقال رئيس اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان الاتفاقيات والمعاهدات الست «تتناول أهمية دعم التعاون المستمر بين دولة الكويت وهذه الدول ضمن نطاق من الاحترام المتبادل وتأكيد السيادة والاستقلال لكل من الدول الأطراف».

وأضاف النائب عاشور ان الاتفاقيات والمعاهدات تناولت ايضا تعزيز العلاقات الاقتصادية ودعم الاستثمارات وحمايتها في كل دولة وضوابط تحقيق الحماية والاستقرار للمستثمرين وتوفير الضمانات والاعفاءات الضريبية التي تشجع على فتح آفاق جديدة للكويت.

وذكر ان الاتفاقيات تؤكد على انماط التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية وقوانين الجزاء وأسس توفير الحماية القانونية والضمانات لمواطني كل دولة في الدول الاخرى.

واشار الى ان اللجنة طلبت الى مجلس الامة عقد جلسة خاصة للنظر في جميع الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين دولة الكويت والدول العربية والصديقة للبت فيها ووضع أحكامها موضع التنفيذ.

حماد يطالب بتثمين القطعتين 5 و10 في خيطان

قدم النائب سعدون حماد اقتراحا لنزع ملكية وتثمين مساكن القطعتين «5 ، 10» في منطقة خيطان ، وتخصيص قسائم لملاك المساكن فيها من قسائم الدولة في منطقة خيطان، وجاء في نص الاقتراح ما يلي:

«بعد الاطلاع على الدستور.

- وعلى القانون رقم «33» لسنة 1964 في شأن نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة.

- وعلى المرسوم بالقانون رقم «105» لسنة 1980 في شأن نظام املاك الدولة والقوانين المعدلة له.

- وعلى القانون رقم «47» لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له.

- وعلى القانون رقم «5» لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت.

- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه.

«مادة اولى»

سعدون حماد

تتولى الدولة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون نزع ملكية وتثمين مساكن القطعتين «5 و 10» في منطقة خيطان.

«مادة ثانية»

تخصيص قسيمة واحدة من قسائم الدولة التي تم تنظيمها بعد نزع ملكية وتثمين القطعتين «3 ، 4» في منطقة خيطان لكل مالك تم نزع ملكية مسكنه وتثمينه في القطعتين «5 ، 10» في منطقة خيطان ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يخصص للمالك أكثر من قسيمة واحدة حتى لو تعددت المساكن التي كان يملكها وتم نزع ملكيتها وتثمينها في القطعتين «5 ، 10» في منطقة خيطان.

«مادة ثالثة»

تسلم إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية جميع قسائم الدولة التي تم تنظيمها بعد نزع ملكية وتثمين القطعتين «3 ، 4» في منطقة خيطان وبعد تخصيص القسائم المشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون لمستحقيها ، تتولى المؤسسة توزيع القسائم المسلمة إليها على مستحقي الرعاية السكنية وفقا لأحكام القانون وبما يتفق والضوابط والشروط والقواعد المقررة في هذا الشأن لدى المؤسسة.

الجبري: ملتزمون بإقرار كافة الحقوق المدنية للمرأة

جدد النائب محمد الجبري تأكيده على تبنيه كافة المطالب العادلة للمرأة الكويتية، وعلى رأسها العمل على إقرار كامل حقوقها المدنية التزاما بنص المادة 29 من الدستور التي تقضي بان «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية ، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنسية أو الأصل أو اللغة أو الدين».

وقال الجبري في تصريح صحافي: كنت قد تبنيت في حملتي الانتخابية مجموعة من القضايا التي آراها تنصف المرأة الكويتية، واليوم أعلنها صراحة بأنني سأعمد خلال جلسات مجلس الأمة المقبلة وعبر لجانه المختصة إلى تقديم مقترحات بقوانين لتجنيس أبناء الكويتيات من دون قيد أو شرط، وأن يتم منحهم الجنسية الكويتية فور بلوغهم سن الـ 18 عاما من دون انتظار، وأن يكون معيار تجنيسهم بحسب الأولوية لا الانتقائية والواسطة».

وأضاف الجبري: كما سأطالب بمنح ابن الكويتية المتزوجة من بدون القاصر بطاقة مدنية وجواز سفر، ومعاملته معاملة الكويتي في التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الضرورية التي تقدمها الدولة، فضلاً عن ضرورة إقرار حق السكن للمتزوجة من غير كويتي وكذلك للعانسات أسوة بما هو معمول به في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة.

وشدد الجبري على أن هذه الحقوق الواجب إقرارها للمرأة الكويتية ليست منة من أحد بل هي أمر كفله لها دستور البلاد بموجب نص المادة «29» سالفة الذكر، ومن قبلها بالطبع شرع الله سبحانه وتعالى وسنة رسوله الكريم الذي أوصانا بالنساء خيراً، منبها إلى أنه في ظل هذه المسلمات الشرعية والقانونية، الواجب اتباعها، ثمة أيضا اتفاقية دولية وقعتها الكويت عام 2011 وهي اتفاقية «سيداو» الخاصة بـ«نقل المواطنة لأبنائها إلى موطنها من دون تمييز بين الذكر والأنثى»، وهي اتفاقية لا ريب يجب تفعيل بنودها بما لا يخالف شرع الله ودستور وقوانين البلاد.

تلقى التهنئة من رئيس ديوان المحاسبة بثقة إخوانه الأعضاء

الراشد يهنئ نظيريه في اليابان بالعيد الوطني لبلدهما

الراشد مستقبلا العدساني

بعث رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد ببرقيتي تهنئة أمس الى كل من رئيس مجلس النواب في اليابان تاكاهيرو يوكوميشي ورئيس مجلس المستشارين كينجي هيرانا وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

وتلقى رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد التهنئة من رئيس ديوان المحاسبة عبدالعزيز يوسف العدساني على الثقة التي حظي بها الراشد من اخوانه أعضاء مجلس الأمة لرئاسة المجلس.

واعرب العدساني خلال زيارته رئيس مجلس الأمة علي الراشد في مكتبه عن تمنياته له بالتوفيق في اداء مهام منصبه الجديد.

إلى ذلك يقيم عبدالله خليفة الفضالة عميد العائلة حفل استقبال على شرف رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد الفضالة وذلك مساء اليوم في ديوان الفضالة بمنطقة الفيحاء.

الخرينج يستقبل العدساني للتهنئة بالمنصب الجديد

العدساني هنأ الخرينج بالمنصب الجديد

استقبل نائب رئيس مجلس الأمة مبارك بنيه الخرينج في مكتبه أمس، رئيس ديوان المحاسبة عبد العزيز يوسف العدساني.

جرى خلال المقابلة تقديم التهنئة والمباركة على توليه منصب نائب رئيس مجلس الأمة ومتمنياً له التوفيق.

«التشريعية» توافق على تعديل قانون الطعن بـ«التمييز»

اجتماع اللجنة التشريعية

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها أمس على مشروع بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 40/1972 بشأن حالات الطعن في محكمة التمييز واجراءاته.

وقال مقرر اللجنة النائب يعقوب الصانع في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة «رأت اهمية هذا المشروع بقانون وأضافت عليه تعديلاً بسيطاً». وذكر النائب الصانع أن اللجنة ناقشت مشروع قانون باضافة مادة جديدة في قانون الجزاء رقم 16/1960 «والتي قررنا التريث به حتى سماع رأي الحكومة فيه».

وأشار الى أن اللجنة ناقشت أيضا مشروع قانون تعديل بعض أحكام القانون رقم 42/1964 بشأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحكمة وقررت اللجنة رفضه.

خلال ندوة أقيمت في نقابة المحامين تعليقا على قرار الجهاز المركزي بإصدارها

محامون وحقوقيون لـ«البدون»: مراجعة القانونيين قبل اتخاذ مواقف تجاه البطاقات الملونة

كتب فارس العبدان

أكد عدد من المحامين والحقوقيين انه من الأفضل لغير محددي الجنسية «البدون» عدم اتخاذ أي موقف تجاه البطاقات الملونة التي تم الاعلان عنها مؤخرا الا بعد استشارة المحامين في كافة الخطوات التي ينوون المضي فيها، مشددين في الوقت ذاته على ان مسألة استلام تلك البطاقة أو عدم استلامها قرار شخصي يحدده كل فرد.

جاء ذلك خلال الندوة التي اقيمت أمس الأول بنقابة المحامين الكويتية وحملت عنوان «بطاقات البدون الملونة والإجراءات القانونية لتصحيح أخطائها» تعليقا على ما اعلنه الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية من اعتزامه اصدار بطاقات ملونة تصنف البدون لعدة فئات بحيث تحمل كل فئة لونا معينا.

وانتقد ممثل نقابة المحامين الكويتيين المحامي خالد الكندري قيام الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية باصدار بطاقات ملونة للبدون والتي تختلف ميزة كل فئة فيها عن الاخرى بحسب اللون.

ولفت الكندري الى ان ما يدعو للدهشة ان تذيل البطاقة في هامشها بعبارة «لا تعتبر هوية شخصية»، وهو ما يدعو للتساؤل ما الداعي اذن لإصدار هذه البطاقة؟، متسائلا: على اي اساس تم تصنيفها الى 5 الوان تشبه الوان الطيف.

وشدد على ان هذا التصنيف لم يأت على وجه الحق ، مشددا على ان الجميع سواسية وكذلك للجميع الحق في التقاضي وفقا لما اقره الدستور.

■ الكندري: تذييل البطاقة بعبارة «لا تعتبر هوية شخصية» يدعو للتساؤل عن الداعي لإصدارها

■ فيروز: جهاز المقيمين بصورة غير قانونية يخشى المواجهة ولا يستطيع اللجوء للقضاء ولا يملك عرض معلوماته

منعطف هام

بدوره، قال رئيس اللجنة القانونية في لجنة الكويتيين البدون عبدالله فيروز ان قضية منعدمي الجنسية دخلت منعطفا هاما، معربا عن تخوفه من عدم جاهزية الجهاز القائم بمعالجة هذه المشكلة.

وقال فيروز ان الحل يكمن في استعانة غير محددي الجنسية بالمحامين في كافة خطواتهم، مؤكدا ان جهاز المقيمين بصورة غير قانونية يخشى المواجهة ولا يستطيع اللجوء للقضاء ولا يملك عرض معلوماته ويعج بالعديد من الأخطاء التي قد تدمر اسرا عديدة، وطالب بالغاء تصنيف البطاقات الملونة كما طالب بتجنيس المستحقين للجنسية.

واضاف فيروز «الهدف من هذه الندوة هو التوعية القانونية ومسألة مقاطعة البطاقات او استلامها قرار خاص بصاحب الشأن».

بدوره قال المحامي دوخي الحصبان ان هذه الكوكبة من الحقوقيين لم تجتمع من أجل كسب مادي ولا لاسترضاء أحد، محذرا البدون من مباشرة اي اجراءات فيما يتعلق بالبطاقات الملونة دون استشارة قانونية.

وتابع الحصبان «نزعم ان زملاء المهنة لن يبخلوا بالمشورة ، ونقابة المحامين مطلقة بتوفير الاستشارات القانونية فهناك من البدون من لا يجد قوت يومه ، ولذلك أقول لاخواني البدون لا تكتفوا باستشارات الدواوين ، ولا أنصح كل البدون باللجوء للقضاء لان وضع البعض قد يكون أسوأ مما هو عليه الآن».

ودعا الحصبان الى تشكيل فريق تطوعي من المحامين لدراسة كل حالة من حالات البدون بتجرد ثم فرز هذه الحالات حتى يتم تقديم النصيحة اما باللجوء للقضاء او التريث في ذلك.

المتحدثون خلال الندوة